ندوة
المعهد

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار

الحكم الصالح

الدكتور عامر حسن فياض

الحكم الصالح

للحوار

اسم الكتاب: **الحكم الصالح**

الاخراج الفني: **القسم الفني للمعهد العراقي للحوار**

الناشر: **المعهد العراقي للحوار**

الطبعة: **الطبعة الاولى ٢٠٢١**

© جميع الحقوق محفوظة

يحتفظ المعهد بحقوق ملكيته للمواد المنشورة، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونيًّا أو ورقيًّا الحصول على موافقة المعهد مع الإشارة إلى جهة النشر.

الحكم الصالح

الدكتور عامر حسن فياض

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

مقدمة:

يعود تاريخ المصطلح «الحكم الصالح» الى عقد من الزمن وعرفته الامم المتحدة على انه هو ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، فيما تحتاج الآليات السياسية للوصول إلى الحكم الصالح الى مجموعة من آليات هذه الآليات الالتزام بدستور وآلية الانتخابات وآلية اعتماد التعددية السياسية بشقيها، التعددية الحزبية وتعددية الرأي استقلال القضاء التداول السلمي للسلطة ضمان الحقوق والحريات واحترام حقوق الانسان.

ويسعى المعهد العراقي للحوار في هذه الندوة لتوضيح تاريخ الحكم في العراق وطبيعته ومدى تقاربه مع مفهوم الحكم الصالح أو الرشيد بعد أن سجل التاريخ العراقي المعاصر جملة من الازمات التي شكلت مؤشرات خطيرة حول هذه الانظمة المتعاقبة بدء من تشكيل الدولة العراقية الحديثة حتى عام ١٩٥٨م، ومن ١٩٥٨ – ١٩٦٣م ومن ١٩٦٣م وصولاً إلى ١٩٦٨م، ومن عام ١٩٦٨م حتى عام ٢٠٠٣م الذي مثل الحكم البعثي ومن ثم من ٢٠٠٣م وحتى اليوم والتوصل الى مقاربة اكاديمية في تصوير الحالة العراقية كنموذج وتقديم ما يمكن تقديمه من أشارات علميةلصانع القرار للاقتراب من الحكم الرشيد مع مراعاة الطبيعة الخاصة بالنظام السياسي الحالي والقائم على الدستور ضمن اطار أطر ديمقراطية برلمانية.

مدير الجلسة:

يسرنا أن نرحب بكم أجمل الترحيب، سيكون هناك عدد من الامسيات الدينية الفكرية السياسية الاقتصادية. وفي هذا اليوم المبارك نتشرف باستضافة الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض عميد كلية العلوم السياسية وسيكون عنوان المحاضرة الحكم الصالح نتمنى للحضور الكرام وقتاً ممتعا في هذه المحاضرة الفكرية كما نتمنى ان تكون المداخلات والمناقشات والأسئلة إن وجدت بعد المحاضرة وسيقوم سعادة الدكتور بالاجابة عليها. فاهلاً وسهلا ومرحباً بكم مرة أخرى. نرحب بالاستاذ الدكتور عامر حسن الفياض لكي يتفضل مشكوراً بأعتلاء المنصة ويقدم محاضرته.

د. عامر حسن فياض

«من حسن الحظ أو لربما من سوء الحظ أن نبدأ المحاضرة الثانية في الاطار السياسي في هذا الشهر الفضيل ففي السياسة تعاسات كثيرة والحديث في السياسة هو حديث في امور تتصل عند البعض بالسلطة السياسية

وعند البعض الآخر بالدولة، الأصح والأرجح في أدبيات السياسة ان أي حديث في السياسة هو حديث يتصل بالسلطة، من أربعة اركان، فهو يتصل بالسلطة من حيث شرعيتها أولاً ومن حيث شكل هذه السلطة ثانيـاً ومن حيث وظيفة هذه السلطة ثالثـاً ومن حيث تعاقب أو تداول السلطة رابعـاً».

تاريخ المصطلح

حديثنا اليوم عن الحكم الصالح،وهو بالأحرى تأمل فيما نريد أن نأمل به، أي أن نتأمل فيما نأمل، فنريد أن نتأمل في أمل أسمه (الحكم الصالح) الحكم الصالح مصطلح بدأ ينتشر ويستخدم منذ ما يقارب العقد من الزمن وبالذات من قبل الأمم المتحدة ومعظم مؤسساتها أيضـاً، هذا المصطلح يستخدم ليقوَم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الشأن العام باعتبار السياسة هي فن إدارة الشأن العام، فالأمم المتحدة عرفت الحكم الصالح « هو ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات

المجتمع وبتقديم الخدمات للمواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم»، بالنتيجة فأن الحكم الصالح يعني الحكم الديمقراطي الفعال، فقد وضع البنك الدولي مجموعة معايير يتم من خلالها الحكم على أن هذا الحكم هو حكم صالح أو منقوص الصلاحية، هذه المعايير تمثلت بـ أولاً: التمثيل، لابد أن يكون كل من يتولى إدارة السلطة منتخباً والآلية التي تُتبع كما هو معروف في مبدأ التمثيل هي الانتخاب. ثانياً: المشاركة، وثالثاً: المنافسة، ورابعاً: الشفافية، والمسائلة والمحاسبة مثلت المعيار الخامس.

رؤية البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومعيار المشاركة

أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة زاد في هذه المعايير فثبت معيار المشاركة وثبت كذلك معيار حكم القانون، الشفافية، حُسن الاستجابة من قبل النظام للمطالب، المساواة، التوافق، الفعالية، المحاسبة،

والرؤية الاستراتيجية. مضيفا بقوله «لكي نتحدث عن أمل أسمه الحكم الصالح لابد ومن وجود المواد الأولية لبناء مثل هذا الحكم، ففي السياسة المواد الأساسية لعمل حكم صالح تعتمد ثلاثة أطراف، الطرف الأول هو الفرد والطرف الثاني هو الجماعة والطرف الثالث هو السلطة، التساؤل الذي يطرح هنا، نحن نعلم في عملية البناء هناك مواد أولية قد تسمى بالمصطلح الشائع (سمنت) ولكن غير صالح وقد يكون هناك طابوق ولكن محروق مثلاً فلابد وأن نحدد مواصفات هذه المواد الثلاث، وعندما نقول نحتاج إلى فرد وجماعة وسلطة ما هي مواصفات الفرد؟.

أن الفرد لابد أن يحمل صفة المواطنة لكي يكون مادة أولية صالحة لبناء الحكم الصالح، الأفراد في مجتمعات ما زالوا لم يحملوا هذه الصفة وانما يحملون صفة الرعوية فلم يصلوا بعد إلى صفة المواطنة فبالنتيجة نحتاج إلى فرد يحمل صفة المواطنة أو ان تكون المواطنة متمثلة يبه. فيما تحتاح الجماعة، إلى جماعة ثانوية،

ففي علم الاجتماع تقسم الجماعات ما بين جماعة أولية وجماعة ثانوية وفي السياسية وبناء الحكم الصالح نحتاج إلى الجماعة الثانوية ونقصد بذلك الجماعات غير التقليدية وبالمفهوم المعاصر المجتمعات المدنية أو مؤسسات المجتمع المدني، فالجماعة متمثلة بمؤسسة مجتمع مدني وليس بعشيرة أو بعائلة فالعوائل والعشائر لا تبني الحكم الصالح، وكذلك المذاهب كجماعات لا تبني الحكم الصالح».

أما الركن الثالث والمتمثل بالسلطة، أن السلطة المطلوبة هي سلطة دولة وليست سلطة كيان، فهناك مجتمعات توجد فيها السلطة ولكن سلطة كيان وليست سلطة دولة وسلطة قانون ومؤسسات، فسلطة الدولة ه سلطة القانون والمؤسسات. إذاً اذا أردنا أن نبني حكماً صالحا نحتاج إلى: فرد متحول إلى مواطن، ونحتاج إلى جماعة متحولة إلى مجتمع مدني، ونحتاج إلى سلطة متحولة من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة مدنية. فكيف ننتقل بالأفراد من رعايا إلى مواطنين؟ هذا السؤال الأول،

وكيف ننتقل بالجماعات التقليدية المتنوعة مذهبياً واجتماعياً إلى مؤسسات مجتمع مدني متنوعة مهنياً وسياسياً؟ وكيف ننتقل بالسلطة من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة دستورية؟.

كيف تتحقق كل هذه العناوين يقول الفياض «هذه المسألة تحتاج إلى كيفيات، والكيفيات هي أربعة: الكيفية السياسية والكيفية الاقتصادية والكيفية الاجتماعية والكيفية الثقافية.

أولاً: الكيفية السياسية وبمعنى الآليات السياسية للوصول إلى الحكم الصالح وهي تحتاج إلى استخدام مجموعة آليات هذه الآليات كبرقيات هي:

١. آلية الالتزام بدستور.

٢. آلية الانتخابات.

٣. آلية اعتماد التعددية السياسية بشقيها، التعددية الحزبية وتعددية الرأي.

٤. استقلال القضاء.

٥. التداول السلمي للسلطة.

٦. ضمان الحقوق والحريات واحترام حقوق الانسان.

هذه هي العلامات الفارقة لأي آلية سياسية تستخدم، لابد لها أن تضع اعتبار لهذه العلامات الفارقة.

ثانياً: الكيفية الاقتصادية: علينا أن نستخدم آليات اقتصادية واجراءات تصل بنا إلى هدف نطلق عليه العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية تحتاج إلى أن نصل بإجراءات اقتصادية إلى اقتصاد متوازن ومستقر وإلى تنمية مستدامة، هذه الآليات الاقتصادية عليها أن تتعامل مع ثلاث آفات رئيسية وهي:

١. الفقر.

٢. البطالة.

٣. الفساد.

ثالثاً: الكيفية الاجتماعية لبناء الحكم الصالح تحتاج إلى اجراءات وآليات تهدف بالنتيجة

للوصول إلى توازنات اجتماعية، والتوازن الاجتماعي لا يتم داخل أي مجتمع من دون تسويات، والتعارضات الاجتماعية لا يمكن، إذا أردنا أن نبني حكم صالح، أن تحسم إلا بالتسويات. فالتعارضات الاجتماعية لا تحسم بل تسوى، وتسوية التعارضات الاجتماعية هي التي تؤدي بنا إلى الحكم الصالح وليس حسم تلك التعارضات. هذه المسألة تحتاج إلى مرتكزات وافضل مرتكز للوصول إلى التوازن الاجتماعي وتسوية التعارضات الاجتماعية هو نمو وتنمية الفئات الوسطى، والتي تكون ميسورة، ليست الغنية غناء فاحش ولا الفقيرة الفقر المتقع، فميسورة ومستنيرة ولابد لها أن تكون ذات حجم واسع. هذا يسكرنا بأرسطو ونظريته حول الوسط الذهبي، فقد تحدث اجتماعياً عن ضرورة وجود طبقة وسطى تحقق التوازنات الاجتماعية لأنها مستنيرة وميسورة ولانها واسعة الحجم فهي التي تحقق التوازن.

رابعاً: الكيفية الثقافية وآلياتها: هذه الكيفية تنتهي بنا إلى سيادة ثقافة تمثل ثقافة

المساهمة والمشاركة على حساب ثقافتين، ففي كل مجتمع تتصارع ثلاث ثقافات: ثقافة خضوع، وثقافة تقليدية، وثقافة مساهمة. فلابد من استخدام آليات ثقافية وصولاً إلى سيادة ثقافة المساهمة والمشاركة على حساب وليس بإلغاء الثقافات الأخرى، فلا يمكن الغائها لأننا نتحدث عن هيمنة ثقافة على الأخرى مع وجود الثقافات الأخرى ولكن لمن الهيمنة؟ لثقافة المساهمة. فإن تلمسنا هيمنة لثقافة المساهمة والمشاركة هنا يمكن القول اننا نستطيع أن نتلمس الحكم الصالح».

إذا حددنا المادة الأولية لبناء الحكم الصالح المتمثلة بالفرد المتحول إلى مواطن، والجماعة المتحولة إلى مؤسسة مجتمع مدني، والسلطة المتحولة من سلطة كيان إلى سلطة دولة أي سلطة قانون ومؤسسات، وإذا استخدمنا هذه الكيفيات بالتوازن (كيفيات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) انا اعتقد باننا نستطيع ان نصل إلى ما نسميه بالحكم الصالح، أو أن يكون مسعانا نحو بناء الحكم الصالح هو مسعى صحيح.

تطبيق الحكم الصالح على العراق الحديث

إذا أردنا أن نترجم هذه الخطوط العريضة على تاريخ الحكم في العراق سنلاحظ بأن الصفات، وبصورة سريعة لان اعتمادي سيكون على المداخلات بهذا الموضوع، بأن الحكم في الدولة العراقية الحديثة حتى عام ١٩٥٨م يساوي حكم غير مستقر، ومن ١٩٥٨ – ١٩٦٣م الحكم يوصف بأنه حكم انفعالي، ومن ١٩٦٣م وصولاً إلى ١٩٦٨م نستطيع أن نصفه بأنه حكم ضعيف وهزيل، وبهذا أكون قد أشرت إلى أن الحكم الملكي غير مستقر، والقاسمي انفعالي، والعارفي هزيل أو ضعيف، ومن عام ١٩٦٨م حتى عام ٢٠٠٣م الحكم البعثي هو حكم قاسي ومركزي، ومن ٢٠٠٣م وحتى اليوم الحكم هو حكم مضطرب، وعلامات الاضطراب كثيرة ويمكن مناقشتها، مستخدماً الكيفيات السياسية من خلال وجود تمثيل متجسداً بالانتخاب وكذلك وجود دستور، ومبدأ استقلال القضاء، والتداول السلمي للسلطة، والضمانات لحقوق الإنسان، وبالإشارة إلى الحقوق علينا أن نؤكد على قضية لاسيما

بحضور شيخ الحقوق واستاذي الكبير الدكتور علوش، الحديث عن الحق لابد وان يكون مضمون وافضل ضمانة للحق هو الدستور، ولكي نتلمس الحق لابد ان يكون منظماً وأفضل أداة للتنظيم هي القانون، والحق لابد أن يكون موضع تمكين بمعنى أن يكون ممأسس اي هناك مؤسسة هي التي تمكن الفرد بأن يمارس حقه، فعلى سبيل المثال كثيرا ما نسمع بموضوعة التظاهر ونرى الجميع يصرح بانها حقوق دستورية ولكن هذا الحق الدستوري هو موجود بالدستور ولكن لم ينظم بقانون حتى الآن، وبالنتيجة عدم تنظيمه بقانون يجعل من الفرد غير قادر على ممارسة هذا الحق فلابد من العمل على تمكين هذا الحق من أجل ممارسته. وهذه الحالة تنطبق على كل الحقوق الأخرى.

انعدام الثقة بين الفرقاء

من ضمن موضوعة التشوه في العملية السياسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ م وحتى اليوم شيء بسيط نردده دائماً هو مسألة

عـدم الثقـة بيـن الفرقـاء، وهـذا الأمـر اعتقـد واضـح للجميـع، وبمناسـبة الثقـة فإنهـا تذكرنـا بحديـث مـا بيـن كونفوشـيوس وأحـد تلامذتـه، حينمـا سـأل التلميـذ اسـتاذه عـن مـا هـي أركان الحكـم الصالـح؟ فأجـاب بانهـا ثلاثـة وهـي: الجنـد(مـن أجـل توفيـر القـوة)، والغـذاء (مـن أجـل سـد الاحتياجـات)، والثقـة مـا بيـن الحاكـم والمحكـوم. فالنظـام لكـي يكـون صالحـاً لابـد وان يملـك القـوة والقـدرة علـى توفيـر الاحتياجـات وهنـاك ثقـة مـا بيـن الحاكـم والمحكـوم، وبعـد ذلـك سـأل التلميـذ اسـتاذه مـرة أخـرى، إذا أردنـا أن نتخلـى عـن واحـداً من هـذه الأركان الثلاثـة ويبقـى الحكـم صالحـاً ما هـو ذلـك الركـن؟ فأجابـه كونفوشـيوس يمكـن ان نتخلـى عـن الجنـد ويبقـى الحكـم صالحـاً. فسـأله مـرة أخـرى، إذا أردنـا أن نتخلـى عـن واحـداً مـن الأثنـان (الغـذاء والثقـة)؟ فأجابـه نتخلـى عـن الغـذاء، والمهـم هـو أن تبقـى الثقـة بيـن الحاكـم والمحكـوم لان مثلهـا كمثـل الحصـان الـذي يجـر عربـة الخيـرات إن لـم

تكـن الثقـة موجـودة الغـذاء لا يتوفـر وكذلـك الحـال بالنسـبة للقـوة لا تتوفـر هـي الأخـرى، فالثقـة هـي مسـألة مهمـة.

حداثة التجربة اهم اسباب المعاناة

أعتقـد أنـه إذا أردنـا أن نسـتعرض التشـوهات فـي المسـار فهـي كثيـرة وبتصـوري تـكاد أن تكـون طبيعيـة، تجربـة مبكـرة وليـدة لابـد وان تعانـي، ليـس المهـم أن تتكـدس علينـا المشـاكل بـل المهـم كيـف نضـع علاجـات لمثـل هـذه المشـاكل، هـل نملـك القـدرة علـى وضـع علاجـات للمشـاكل؟ اليـوم سـئلت سـؤالاً فيمـا اذا تـم الاتفـاق حـول قضيـة القانـون الخـاص بمجلـس السياسـات ضمـن اطـار البرلمـان، ممكـن تتولـد مشـاكل أخـرى؟ فقلـت إذا لـم تكـن هنـاك مشـاكل فـلا وجـود للسياسـة فـي العـراق، فلابـد مـن وجـود المشـاكل فـي العـراق ولكـن هـل هنـاك قـدرات للتعامـل مـع هـذه المشـاكل؟ هـذه هـي المسـألة المهمـة».

الارهاب ومكافحته المؤسسة ومحاولات المأسسة

القضية الأخرى والأخيرة، دائما ما نتحدث عن دولة المؤسسات ودولة القانون وهي مسألة في غاية الأهمية لكن من الملاحظ بأن التحديات في العراق هي التي تمأسس نفسها والعلاجات لهذه التحديات هي علاجات مشخصنة، بمعنى العكس، أي من الممكن أن نتحدث عن الإرهاب كمؤسسة في العراق ولكن مكافحة الإرهاب لم يرتقي إلى مستوى مؤسسة. من الممكن أن اتحدث عن الفساد بوصفه مؤسسة ولكن مواجهة الفساد لم تصل بعد إلى مستوى المؤسسة. من الممكن أن اتحدث عن الفقر والبطالة في العراق بوصفه مؤسسة قائمة ولكن في المقابل لهذه المؤسسة لا توجد مؤسسة، فعلينا أن نعزز مؤسسات مكافحة الفساد، مؤسسات مكافحة البطالة والفقر، مؤسسات مكافحة الإرهاب. أعتقد أنه علينا أن ننتبه بشكل أفضل على هذه القضايا.

المداخلات

■ **مداخلة ١:**

الموضوع الذي أشرت إليه الحكم الصالح يمثل موضوع الساعة وموضوع كبير يحتمل عدة احتمالات، وقد اوضحته من خلال محاضرتك القيمة التي اشرت من خلالها إلى ماهية الحكم الصالح ومقاساته، سؤالي: هل الحكم الصالح هذا من وجهة نظرك ام من وجهة نظري انا؟ لأنه هناك من يضع الشروط وهناك من لم يتقبل هذه الشروط فما هي وجه نظرك في الحكم الصالح؟ هل هي من وجهة نظر المواطن أم من وجهة نظر الحاكم؟ شكراً جزيلاً.

■ **د. عامر حسن فياض**

- أنا تحدثت عن الحكم الصالح مبتدئاً بمعايير معينة، هذه المعايير لست أنا من وضعها في الحقيقة، فالأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة هم من وضعوا هذه المعايير بشكل عام. ولكن أريد أن اعلم ما وراء سؤالك؟

فمن الممكن أن تقول لي انني انطلق من زاوية عقائدية دينية على سبيل المثال واعتبر الحكم الصالح هو ان لم يكن ضمن اطار عقيدتي. انا اشرت إلى أن الحديث عن السياسة هو حديث عن تعاسات، هذه المعايير الموضوعة هي معايير سياسية ولكن دعنا نقول على سبيل المثال من بين المعايير أنه لابد أن تكون هناك عدالة اجتماعية، فالعدالة الاجتماعية ما هو تعارضها مع العقائد الدينية مثلاً؟ لا اعتقد أن هناك تعارض بينهما، فعندما توضع مثل هذه المعايير لا يوجد نظام سياسي يؤكد على أنه نظام يفصل نفسه لهذا المذهب أم هذا الدين، فهذه المعايير لانطلق عليها بأنها عالمية وانما هي معايير ذات طابع انساني ومهني صرف، فعندما نقول تنمية مستدامة كإجراءات اقتصادية هل من الممكن أن يأتي أحد ويقول بأن عقيدته تتعارض مع التنمية الاقتصادية مثلاً، فأنا كنت حذراً جداً في قضايا العموميات، واعتقد انه لا ضرر ولا ضرار من اعتماد مثل هذه المعايير واتجاهات هذا النظام أو ذاك اذا كان اتجاهاً

عقائديـاً دينيـاً مذهبيـاً معينـاً فـلا وجـود للتعـارض بينهمـا. فيمـا اذا كان لديـك معاييـر أخـرى بالإضافـة إلـى المعاييـر المذكـورة هـذه لـك الحـق فيهـا وتسـتطيع القـول بـأن هـذه المعاييـر ناقصـة وهنـاك معيـار آخـر مـن الممكـن أن يضـاف، وانـا اتمنـى أن اسـمع مثـل هـذه المعاييـر أن وجـدت.

دائمـا مـا كانـوا يسـألون عـن صاحـب العقـل مـا هـو دوره؟ صاحـب العقـل عليـه أن يقـول مـا هـو معقـول ويوصلـه إلـى مسـامع السـلطان فـاذا اخـذ بـه السـلطان فبهـا وإذا لـم يأخـذ بـه فهـو أدى دوره المطلـوب منـه، وكلامـي هـذا هـو كلام مـن يمتلـك العقـل ومـن خـلال عقلـه وعقـول الأخريـن يتكلـم هـذا الـكلام، فـاذا كان موضـع عـدم رضـا فبالتأكيـد هنـاك مـن يعـارض لان مصالحهـم لـم يدركوهـا بعـد ومـن يتحـدث بمصلحتهـم يقفـون بالضـد منـه، لكـن علـى العاقـل أن يتحـدث بمـا هـو معقـول وهـذا الحديـث هـو معقـول، أمـا مسـألة القبـول بـه مـن عدمـه فهـذه مسـألة أخـرى.

■ **المداخلة ٢:**

في البدء هنالك نقطة أود الإشارة إليها بتوضيح وبعدها اطلب لها جواباً، فانا أملك الجواب ولكن غير متأكد منه، من خلال محاضرتك القيمة أشرت إلى وجود دستور كافل لممارسات معينة لشخصيات ومؤسسات مجتمع مدني ولفعاليات مختلفة ولكن يجب أن تحدد هذه الفعاليات بقانون ومن ضمن هذه الموضوعات هي التظاهرات، هنا يمكن القول أن هناك الكثير من الممارسات يقوم بها الحاكم السياسي أو المتصدي في الدولة سواء أكان على مستوى الإدارة أو السياسة باجتهادات شخصية يأخذها من الدستور دون الرجوع إلى القانون، ما هو الضمان لإيقاف مثل هذه المحاولات من أجل الرجوع إلى الدستور؟ هل الدستور حدد فترة معينة لهذه الاعمال يجب أن تنظم بقانون أو هناك اجتهادات شخصية يضغط على الدستور من اجل تمرير افعال مشخصة من قبل الحاكم السياسي؟

■ **د. عامر حسن فياض**

استاذي العزيز عندما تحدثت عن موضوعة الحق وقلت انني اتكلم بحضرة استاذي، هناك سوء فهم دائماً، فقدخرج العديد من المسؤولين فيما يتعلق بحق التظاهر وصرحوا بأنه حق مكفول دستورياً، ربما يقتنع الكثيرين بهذا القول ولكنني لم اقتنع به صراحةً فأنا املك الرغبة للتظاهر ولكن لم اتظاهر ويوجد الكثير ممن يمتلكون هذه الرغبة ولكنهم لم يخرجوا لانني اعلم أن هذا الحق غير منظم بقانون صحيح انه مكفول بالدستور ولكنه لم ينظم بقانون عدم تنظيمه بقانون منافي لتمكينك من ممارسة هذا الحق، فعلى سبيل المثال في التظاهرة التي حدثت في يوم ٢٥ الجمعة الأولى كان هنالك فرض لحظر التجوال وهذا الفعل منافي لحق تمكينك من التظاهر، صحيح انه حق مكفول ولكنه غير منظم بقانون وبالتالي لم تتمكن من ممارسته من خلال فرض حظر للتجوال بحجة اخذ الموافقة من مجلس المحافظة أو من قيادة عمليات بغداد ولم يكن هنالك

قانـون يشـير إلـى ذلـك وبالتالـي لا تملـك الحـق بمنـع التظاهـر. وهـذه القضيـة تتعلـق بأمـور كثيـرة فـي الواقـع غيـر منظمـة بقانـون فعلـى سـبيل المثـال لا الحصـر هنـاك مسـألة ممكـن ان تتفاجـأ بهـا وهـي أن كل الأحـزاب الموجـودة فـي العـراق هـي غيـر قانونيـة علـى الأطـلاق بسـبب غيـاب قانـون الأحـزاب، فصحيـح هنـاك مـن يقـول بوجـود موافقـات ممنوحـة للأحـزاب مـن اجـل المشـاركة فـي الانتخابـات ولكـن هـذه الموافقـات هـي مـن اجـل الانتخابـات فقـط لأنهـا مسـألة اجرائيـة تتعلـق بعمليـة الانتخابـات. فـكل الأحـزاب الموجـودة هـي غيـر مأذونـة مـن الناحيـة القانونيـة، هـذه القضيـة لابـد وأن نعمـل علـى تفكيكهـا وفهمهـا بشـكل صحيـح.

هنـاك مشـكلة تتعلـق بقضيـة البطالـة وحدثـت الكثيـر مـن الاحتجاجـات عليهـا، ففـي الدسـتور هنـاك حـق مكفـول وهـو حـق العمـل وفيـه ايضـاً موضـوع مجلـس الخدمـة العامـة، فصحيـح أن القانـون صـادر إلا أنـه لـم تتـم مأسسـته وهـذا مـا يسـمى بالتمكيـن، لا وجـود لمجلـس الخدمـة، لمـاذا؟ لوجـود الكثيـر مـن

التعبيرات المهذبة مثل التوازن الذي هو في حقيقة الأمر محاصصة وليس توازن، والكثير غيرها كالتوافقية التي هي في الواقع تواقفية بمعنى الوقوف بوجه الآخر وليس التوافق معه. فالتوازن عملياً هو المحاصصة وكذلك الحال بالنسبة للتوافقية التي تعني عملياً التواقفية أي الوقوف بوجه الآخر. انا ذكرتها سابقاً في مدينة النجف وقلت إذا أراد الفرقاء أن يعالجون مشكلة المحاصصة في العراق فيشكلوا لجنة لمعالجة المحاصصة، هذه اللجنة تقوم على أساس المحاصصة لمعالجة المحاصصة، فكيف ستعالج المحاصصة بلجنة قائمة على المحاصصة، هذه واحدة من الاشكالات الموجودة.

■ **المداخلة ٣:**

حينما نتكلم عن الحكم الصالح لماذا لم نتخذ من حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إنموذجاً في العدلة والمساواة؟ أو حكومة الإمام على (عليه السلام)؟ هذه نقطة، النقطة الثانية ذكرت في محاضرتك القيمة أن أحد أركان الحكم الصالح هو

منظمات المجتمع المدني وليس الأسرة أو العشيرة في حين أن الركن الأول هو المواطنة وانا أعتقد أن الأسرة هي التي تعزز قيم المواطنة من خلال التنشئة الاجتماعية للفرد داخل الأسرة. وهناك نقطة أخرى وهي أن المجتمع المدني هو مجموعة أفراد يتصفون بالمواطنة التي هي عبارة عن مجموعة أسر فلماذا ذكرت أن الأسرة لاتكون ركن من أركان الحكم الصالح؟ وشكراً.

■ **د. عامر حسن فياض**

بالنسبة للتساؤل الأول، هذه المعايير التي ذكرناها ان كانت موجودة في الحكمين المذكورين إذاً هما يمثلان الحكم الصالح، من دون تسميات، أنا لم أقل الحكم الصالح عند فلان او في المكان الفلاني، فأحياناً يمكن القول أن جمهورية افلاطون يوجد فيها حكم صالح، نحن وضعنا المعايير هذه المعايير أينما توجد فهو حكم صالح، سواء أكنت مسلماً أو مسيحياً أو من هذه القومية أو تلك، أي مسألة لها علاقة بهذه المعايير وأي حكم بتصورك له علاقة بهذه المعايير

فهو حكم صالح ولا وجود للاختلاف حول هذه المسألة.

أما فيما يتعلق في موضوعة الأسرة والعشيرة، نحن نتحدث عن سياسة وانا مقدر لتساؤلك بحكم تخصصك التربوي، نحن لم نقل إلغاء الأسرة ولا العشيرة ولكن عند الحديث عن السياسة فان هوية العشيرة هي هوية اجتماعية ضمن اطار المجتمع ومن غير الممكن إلغاء العشائر، ولكن نحن قلنا إذا كان هناك تعارضات اجتماعية لابد من تسوية هذه التعارضات بمعنى انني لن أستطيع أن الغي أحد الفئات التي بينهما تعارض من أجل حل هذا التعارض ولكن لابد من اجراء تسوية فيما بينهم وبالنتيجة فأن الطرفان باقيان ولم يتم إلغاء أحدهما. فالحديث بالسياسية هو الحديث عن الهوية السياسية للنظام والدولة، ضمن إطار الوحدة السياسية يوجد مجتمع هذا المجتمع هو متنوع والتنوع فيه هويات متعددة هويات ذات طابع عائلي، وهويات ذات طابع عشائري، وأخرى ذات طابع مذهبي، هذه الهويات الفرعية لا ترتقي إلى مستوى هوية سياسية

لكل البلد، بمعنى حينما يوجد في العراق تنوعات عشائرية متعددة هل يمكن القول ان الحكم يصبح حكما لفلان من العشائر (خزرجي) مثلاً؟ لا يجوز، ولكن هذا لا يعني إلغاء (الخزرج) وهذه تنطبق على كل العشائر الأخرى. فعندما يكون هنالك تنوع مذهبي في العراق هل يجوز أن تكون الهوية السياسية للنظام السياسي في البلد هي هوية واحداً من المذاهب؟ فإذا كانت كذلك فالمذاهب الأخرى كيف؟ فهذه هوية ذات طابع ديني تبقى محتفظاً بها، وكذلك الحال إذا كان هناك قوميات متعددة لا تستطيع إلا ان تعطيها هوية ذات مستوى حضاري، فعندما تقول أكراد الهوية الكُردية في العراق المتنوع القوميات هي هوية حضارية خاصة بالأكراد، والهوية العربية في العراق المتنوع القوميات هي هوية حضارية خاصة بالعرب وليست الهوية السياسية للدولة العراقية، وهنا أريد تبيان الفرق بين الهوية السياسية للبلد وبين هويات فرعية يجب أن لا ترتقي إلى مستوى الهوية السياسية وانما تبقى محتفظة بصفتها أما هوية حضارية

كالقوميات أو هوية دينية مذهبية كالمذاهب، أو هوية اجتماعية كالهويات العائلية وهكذا، فأنا لا أريد أن ألغي العشيرة أو الأسرة ولكن كهوية سياسية لا أستطيع جلب أحد احدها كما كان سائد سابقاً (الدولة التكريتية).

■ **المداخلة ٤:**

في المثال الذي طرحتموه حينما استثنيتم الجند والغذاء ممكن أن يكون هنالك دولة عدالة أو عدالة إذا بقي حسن الظن أو الثقة أو التعامل المبني على الشفافية والوضوح مثلما يعبرون عنها في الوقت الحاضر، لكن باعتقادي إذا لم يكن هنالك قانون حاكم بالنتيجة الثقة موجودة ولكن يبقى هذا الشخص له فكره ورؤيته وقراراته التي يتخذها وعقله الذي يعتمده مثلما أشرت عندما تحدثت من وحي العاقل، فالعاقل بالنتيجة هو يقنع هذا الإنسان باتخاذ مجموعة قرارات مكن أن تصطدم مع مصالح الأخرين إذاً نحن بحاجة إلى مؤسسة تتكئ على قانون وهذا القانون هو الحاكم، فإذا كان هناك قانون محترم اعتقد

باننا نتمكن من الوصول إلى نوع من العدالة ممكن أن تسود المجتمع. شكراً..

■ **د. عامر حسن فياض**

- اتفق معك بهذا الشأن، فموضوعة الثقة عندما طرحناها لم نطرحها على

هي موضوعة ذات اهمية كبيرة لما لها من دور في بناء النظام الذي نأمل ان يتحقق في العراق.

المعهد العراقي للحوار

مؤسسة فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الستراتيجي،تأسست بعدالتغيير في عام ٢٠٠٣،لتقوم بمهمة صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال الرصد المكثف للأحداث وتطوراتها وعرضها على المختصين ومناقشتها من خلال ندوات و ورش عمل وطاولات بحث مستمرة،للخروج بحلول متوقعة لما يعترض العملية الديمقراطية الناشئة من عقباتو اعاقات.

يتميز المعهد العراقي للحواربقربه من كل مفاصل الدولة؛ عبر المشرف العام الشيخ د. همام حمودي الذي يعد من صانعي القرار في البلاد، وعبر اعضائه الذي لهم

اتصال مباشر بقادة البلاد جميعا وبمختلف توجهاتهم الفكرية والايديولوجية والسياسية.

مجلة حوار الفكر الفصلية

يصدر المعهد العراقي للحوار مجلة (حوار الفكر) الفصلية الفكرية كل ثلاثة اشهر وقد وصل لغاية شهر حزيران ٢٠٢١الى ٢٧ عدداً، يحتوي كل عدد على ملف لاهم ما يشغلذوي الشان والمختصين من امور تقع في طريق او تعترض بناء الدولة العراقية الحديثة، ومنها:

- الارهاب في العراق.
- أزمة المياه في العراق.
- معوقات التحول الديمقراطي في العراق.
- اعادة بناء الدولة.. صياغات الحل.
- المرأة في ظل الدستور العراقي الجديد.
- مدخل لتحسين مستوى جودت عمليات نشر التقنيات الزراعية.
- الانتخابات النزيهة ودور الاعلام فيها.
- الانتخابات البرلمانية العراقية.

- احداث الموصل.. تداعيات الازمة واثارها.
- الحشد الشعبي.. مقاربات تاريخية وسياسية.
- البرنامج الحكومي بين النظرية والتطبيق الاداري.
- الحرب على داعش.. العالم يستنفر ضد الارهاب.
- الاقتصاد العراقي.. بين الريعية والتنوع.
- خيارات ما بعد الانتصار.
- التعليم ما بعد الانتصار.. صناعة انسان وبناء دولة.
- دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية الداخلية العراقية.

الموسم الثقافي السنوي

يقيم المعهد العراقي للحوار موسماً ثقافياً سنوياً في شهر رمضان،يستمر لعدة ايام،يحاضر فيه جملة من المختصين في الموضوعات الحية المتعلقة بالشأن العراقي والاقليمي والدولي.

كان من ابرز موضوعاته:

- رمضان الانتصار.. فرصة للحوار و ا لتنمية
- رؤى في الشأن العراقي
- معاً لبناء العراق، الانسان والمؤسسات.
- شيعة العراق.. الى أين؟

ابرز نشاطات المعهد:

اقام المعهد ندوات وحلقات نقاشية تجاوزت الـ٨٠ برنامجاً الى حين صدور هذا الملخص التعريفي كان من ابرزها:

- ندوة دور الدبلوماسية في عملية التنمية الكورية الجنوبية (السفير الكوري الجنوبي في بغداد هيان ميونغ كيم.

- التطورات السياسية وعلاقة الحكومة الاتحادية بالاقليم (نائب رئيس الوزراء العراقي الاسبق، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني د. برهم صالح.

- برنامج حوار الشباب.

- التجربة البرازيلية .. اسباب الصعود

(السفير البرازيلي في بغداد انور النحاس).

- الدفع بالآجل (رئيس اللجنة المالية النيابية د. احمد الجلبي).

- ازمة الحضارة الاسلامية (وزير المالية السابق د. علي عبد الامير علاوي).

- وزارة التعليم العالي بين الواقع والطموح (وزير التعليم العالي الاستاذ علي الاديب).

- حلقة نقاشية (رئيس مركز البحوث والدراسات الستراتيجية في طهران د. حسين اكبري).

- الهند .. تعددية مفرطة وعملقة اقتصادية (السفير الهندي في بغداد سوريش كية).

- السياسة المالية والاقتصادية للموازنة الاتحادية (د. حيدر العبادي رئيس الوزراء).

- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات).

-ورشة عمل مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين - الاليات والمعوقات.

- حوار حول التجربة الصينية مع سفير العراق في الصين الدكتور عبد الكريم هاشم.

- العراق والخيارات الدولية لمواجهة الارهاب في مجلس النواب.

- حوار حول التجربة الصربية مع سفير صربيا في بغداد راديساف بيتروفيتش.

- حوار التردي المالي وانعكاساته على اداء الحكومة.

- حوار حول منطقة الشرق الاوسط بعد الاتفاق النووي ونهاية داعش مع الدكتور كريم باكزاد رئيس مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس.

- ندوة (الامن في العراق التحديات والمعالجات).

- جلسة حوارية لمناقشة المصادر المالية البديلة لدعم الحشد الشعبي.

- نـدوة محـددات السياسـية الخارجيـة... التعامـل مـع ازمـة قطـر نموذجـا مـع السيد نـزار الخيـر اللـه وكيـل وزارة الخارجيـة.

- نـدوة اعـلام التوحـش واليـات المواجهـة ٠٠كيـف نحاصـر الارهـاب اعلاميـاً.

- نـدوة الشـباب وتحديـث الخطـاب الموجـه اليهـم.

- نـدوة دور العامـل الخارجـي فـي المتغيـرات السياسـية العراقيـة بالتعـاون مع لجنـة العلاقات الخارجيـة النيابية.

حوار بغداد

يعـد حـوار بغـداد علامـة فارقـة فـي عمـل المعهـد العراقـي للحـوار وهـو تجمـع حـواري سـنوي يُعقـد فـي العاصمـة العراقيـة بغـداد، ويسـتضيف عشـرات المسـؤولين السياسـيين والامنييـن ورجـال الاعمـال والاكاديمييـن مـن العـراق والمنطقـة والعالـم لتبـادل وجهـات النظـر ازاء التحديـات المختلفـة التـي نواجههـا معـاً.

وتركزت نقاشات المؤتمر الاول الذي عقد في ١٤-١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ حول خيارات ما بعد الانتصار على داعش في العراق، وتأثير ذلك سياسياً واقتصادياً وامنياً وثقافياً وعلى مستوى العلاقات الخارجية بين بلدان المنطقة التي تشهد موجات عنف مشابهة.

يعتبر حوار بغداد مساحة حوار حرة بدون شروط وقيود يلتقي فيها نخبة من المفكرين وصناع الرأي والقرار لوضع الحلول المناسبة لاهم ما يواجه بلداننا من تحديات مختلفة.

اصدارات المعهد:

-العراق في الوثائق السرية لوزارة الخارجية الامريكية ١٩٥٥-١٩٥٧.

- الدستور العراقي الدائم ٠٠ ماله وما عليه.

-نحو نظرة قرآنية لقضايا السياسة والمجتمع. (١٤ كراساً)

-ماذا يحتاج العراق في ضوء تجربة ثمان سنوات.

- إعادة بناء الدولة.. صياغات الحل (جزءان).

- معوقات التحول الديمقراطي في العراق.

- الرؤى المستقبلية لتحقيق الامن المائي العربي.

- افكار ورؤى في قضايا عراقية - محاضرات المرحوم د. احمد الجلبي.

- الثقافة السياسية.. منطلق المفهوم وازمة التأسيس.

Iraqi Institute For Dialogue

للحوار